ويستهدف هذا البرنامج بالدرجة الأولى الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة كوفيد-19، وكذا الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج إلى فرص الشغل، وذلك دون اشتراط مؤهلات.وسيستفيد من البرنامج طيلة مدة تنفيذه خلال سنتي 2022 و2023 ما يقرب من 250.000 شخص في إطار عقود "أوراش" تبرمها جمعيات المجتمع المدني، عبر ترشيحات وعقود عمل، خاصة الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة كوفيد-19، والأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل؛ وذلك دون اشتراط مؤهلات. وقد رصدت الحكومة غلافا ماليا لتنزيل البرنامج يقدر بـ 2,25 مليار درهم برسم سنة 2022.ويندرج برنامج "أوراش" في إطار تنزيل البرنامج الحكومي 2021–2026، ويهم مواكبة الأشخاص الذين فقدوا عملهم ويجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل، وذلك عبر شراكة تشمل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية، وكذا جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، بالإضافة إلى مقاولات القطاع الخاص.ويتكون برنامج "أوراش" من شقين، الشق الأول يتعلق بأوراش عامة مؤقتة لحوالي 6 أشهر في المتوسط، والشق الثاني يتعلق بأوراش لدعم الإدماج المستدام. الموجهة إلى حوالي 80% من العدد الإجمالي للمستفيدين من البرنامج، إلى الاستجابة لحاجيات المواطنين من بنيات تحتية، كما تتوخى إنجاز أشغال وأنشطة ذات طابع مؤقت تندرج في إطار المنفعة العامة والتنمية المستدامة من قبيل إنجاز مسالك طرقية، وترميم المآثر والمنشآت العمومية، والتشجير وإعداد المساحات الخضراء ومحاربة التصحر وزحف الرمال،أما أوراش دعم الإدماج المستدام، فهي موجهة إلى حوالي 20% من المستفيدين من البرنامج، وتهدف إلى تحقيق عدد من الغايات، منها الاستجابة إلى خدمات موجهة للأشخاص والأسر والمجتمع تعرف خصاصا على صعيد بعض المناطق، والاعتناء بالأشخاص المسنين، والأنشطة الرياضية والثقافية،وسيمكن برنامج أوراش المستفيدين من الأوراش العامة المؤقتة من الاستفادة من دخل شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجر خلال مدة الورش، والاستفادة من التغطية الاجتماعية، بما فيها التعويضات العائلية، وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، والتأطير داخل الورش بهدف تطوير مهارات وكفايات، والحصول على وثيقة من المشغل عند نهاية الورش لتعزيز حظوظ الإدماج لاحقا في إطار أنشطة اقتصادية مماثلة.وأشار رئيس الحكومة إلى أن الدولة ستتحمل المصاريف المتعلقة بالأجر وحصة المشغل والتأمين عن حوادث الشغل بالنسبة للتغطية الاجتماعية.كما سيمكن البرنامج المستفيدين من أوراش لدعم الإدماج المستدام من إدماج لمدة لا تقل عن 24 شهرا مع دخل لا يقل عن الحد الأدنى للأجر، والاستفادة من التغطية الاجتماعية، بما فيها التعويضات العائلية، وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل،وستمنح الدولة للمشغلين منحة للتحفيز على التشغيل في حدود مبلغ 1500 درهم شهريا لمدة 18 شهرا لكل مستفيد.وفيما يتعلق بهيئات حكامة برنامج أوراش، تم وضع منظومة حكامة لقيادة ودعم تنزيل البرنامج، تقوم على إرساء لجنة استراتيجية، ولجنة قيادة على الصعيد الوطني، ولجان إقليمية على المستوى الترابي.وستسهر اللجنة الاستراتيجية تحت إشراف رئيس الحكومة على تحديد التوجهات الاستراتيجية للبرنامج، في حين ستعمل لجنة قيادة البرنامج المنبثقة عن اللجنة الاستراتيجية، التي يرأسها وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، على تفعيل التوجهات الاستراتيجية للبرنامج.وستشرف اللجان الجهوية، على حسن تنزيل البرنامج على الصعيد الجهوي، في حين ستتكفل اللجان الإقليمية، التي سيرأسها عمال الأقاليم أو العمالات، على حسن تنزيل البرنامج على الصعيد الإقليمي.عطى رئيس الحكومة عزيز أخنوش، انطلاقة برنامج "أوراش" لإحداث 250 ألف فرصة شغل مباشر في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023.وسينطلق هذا البرنامج في مرحلة أولى من عشرة أقاليم، على أن يتم تعميمه تدريجيا على جميع أقاليم المملكة.وأفاد بلاغ لرئاسة الحكومة، بأن البرنامج سيهم في المرحلة الأولى 10 أقاليم هي المضيق الفنيدق،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي